دور فرنسا في السياسة الأمنية والدفاعية الأوربية المشتركة

د/ شمسه بوشنافة(*)

لقد كانت فرنسا دوما المحرك الأساسي لعملية الاندماج الأوروبي في كل أبعاده ومنها خاصة البعد الأمني والسياسي، حيث أدركت ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أن عملية التكامل هامة لتطوير وتنمية أهداف فرنسا الخارجية ودورها. وبهذا شكلت أوروبا المحور الأول والرئيسي في توجهات السياسية الفرنسية وفي رسم تفاعلاتها.

أولاً: تطور الجهود الفرنسية في ميدان السياسة الأمنية والدفاع الأوروبي المشترك:

لقد تضافرت الجهود الفرنسية من أجل بناء آلية أوروبية للدفاع تكون مستقلة عن الحلف الأطلسي وعن الولايات المتحدة الأمريكية وكانت البداية مع اتفاقية Dunkerque بمشاركة بريطانيا وذلك في سنة ١٩٤٧ والتي تمحور موضوعها حول إقامة مجتمع أمني أوروبي [١] إلا أن التمسك بالسيادة وظهور الخطر الشيوعي حالت دون ذلك. ثم اتجهت الجهود الفرنسة في أعقاب هدا نحو محاولة إقامة نظام للأمن الجماعي في أوروبا وضمن هذا السياق تم التوقيع في ١٧ مارس ١٩٤٨ علي معاهدة بروكسل المنشئة لاتحاد أوروبا الغربية والذي ضم إلي جانب فرنسا وبريطانيا كلا من بلجيكا هولندا ولكسمبورغ [٢]. وقد شكل اتحاد غرب أوروبا (UEO) أمل أوروبا الدفاعي، إلا أنه كان يعاني من بعض المشاكل من قبيل:

- مشكل الحياد، حيث لم تنضم كل الدول الأوربية إلى هذه المعاهدة مما حال - دون تطوير سياسة أمنية منسجمة.

(*) أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم القانونية - جامعة قاصدي مرباح - ورقله - الجزائر .

- مشكل الدول ذات التوجه الأطلسي(بريطانيا) والتي فضلت مظلة الحلف الأطلسي.
- مشكل الخطر الشيوعي وعدم قدرة الدول الأوروبية على الاضطلاع بمهام الدفاع. ومن ثم تم إخضاع الأمن الأوروبي إلى الحلف الأطلسي وتحت المظلة النووية الأمريكية والأسطول السادس في مياه المتوسط. وبقي بذلك اتحاد غرب أوروبا بدون فعالية [٣].

إلا أن فرنسا كانت حريصة علي توحيد أراء الأوروبيين حول آلية أمن جماعي وتكررت محاولاتها. خلال الخمسينات حيث تم في ٢٧ جوان ١٩٥٢ مناقشة اقتراح رينية بلفيان، رئيس الوزراء الفرنسي، والذي نص على إنشاء جماعة الدفاع الأوروبية في إطار جماعة الفحم والصلب. لكن البرلمان الفرنسي رفض التصديق عليها في سنة ١٩٥٤ [٤] ودامت بذلك سيطرة الحلف الأطلسي في مجال المحافظة على أمن أوروبا الغربية.

وبعد ذلك وفي سنة ١٩٧٠ قدم تقرير Davignon Roport إلي قمة الجماعة الاقتصاديةالاول بلوكسمبورغ والذي شكل نقطة انطلاق للتعاون السياسي الأوروبي، حيث ترجم بعد ذلك إلي اتفاق رسمي "الاتفاق الأوروبي الموحد" ويقوم هذا التعاون على زيادة التشاور بين الدول الأعضاء حول قضايا السياسة الخارجية. وقد تدعم هذا التعاون بشبكة الاتصال COREO التي تربط الدول الأعضاء[٥].

وباختصار يمكن القول أنه ومنذ ١٩٤٧ وإلي غاية فترة التسعينيات، فإن التصور الفرنسي من أجل دفاع أوروبي ، شهد العديد من المشاريع كان أهمها مذكرة سنة ١٩٥٨، ومشروع فوشيه ومشاورات الرئيس الفرنسي و رئيس الوزراء البريطاني (Heath-Pompidou) حول التعاون النووي البريطاني-الفرنسي ومفهوم الردع ألتشاوري (Dissuasion concertee)، إلا أن إصرار بريطانيا على التوجه الأطلسي ورفض أي ربط هيكلي بين الوحدة الأوروبية وبين قضايا الدفاع الأوروبي[٦]. أدت إلي فشل هذه الجهود.

ولكن نهاية الحرب الباردة واختفاء الخطر الشيوعي شكلا مناخا مناسبا تجاه دفع الجهود الفرنسية نحو تحقيق حلم أوروبا الدفاعي. حيث بدأ التحرك العملي لإرساء قواعد سياسية خارجية وأمنية مشتركة وذلك بهدف الحفاظ علي قوة الدفع باتجاه مزيد من التعاون حيث وجدت فرنسا ودول أوروبا الغربية بأن تطوير التعاون في المجال الاقتصادي غير كامل ما لم يتم تدعيمه بآلية أمنية, وظيفتها المحافظة على الأمن والاستقرار وتفعيل دور الاتحاد الأوروبي على المستوي الدولي من خلال المشاركة في عمليات حفظ السلام التي أصبحت أحد أولويات النظام الدولي الجديد.

ولقد تضاعفت هذه القناعة تحت ضغط العديد من التحديات الأمنية والسياسية على أوروبا والتي تأتي في مقدمتها الصراعات ذات الطابع العرقي والحركات الانفصالية الناتجة عن انهيار الكتلة الاشتراكية, وهي صراعات كشفت عن القصور والضعف الذي تعاني منه المجموعة الأوروبية في معالجة قضاياها الأمنية مثلما برهنت عنه أزمة البلقان (البوسنة والهرسك) مما ولد قناعة لدى الشركاء الأوروبيين بضرورة تدعيم الوحدة الاقتصادية بآلية دفاع من أجل إدارة الأزمات.

وكان التخوف الأكبر من احتمال انسحاب أمريكا وعزوفها عن التدخل في الأزمات الأوروبية أهم عامل في دفع هذا التوجه. كما اقتنعت الدول الأوروبية. أنه حتى في حالة وجود أمريكا في مثل هذه الأزمات، فإن سيطرتها علي عملية اتخاذ القرار وتحريك القوات يجعل الدول الأوروبية في موضع التابع وما ينجم عن ذلك من خلافات أشار إليها بوضوح الجنرال الأمريكي الذي تولى قيادة قوات الحلف خلال العمليات العسكرية ضد يوغسلافيا،" ويسلي كلارك". حيث صرح قائلا: "كانت هناك العديد من الخلافات أبان الحرب في البوسنة, ولكن في كوسوفو كانت الخلافات أعمق وأكثر حيث "دارت حول الأهداف التي ينبغي قصفها ومواعيد التصعيد وقضية إرسال القوات البرية. فقد سعت واشنطن للسيطرة علي الموقف وكانت الاستخبارات الأمريكية هي التي تقوم بالعمل"[٧].

وأهم تغيير، هو الذي طرأ علي الموقف البريطاني، الذي تبلور في قمة سان مالو والتي جمعت الرئيس الفرنسي جاك شيراك والبريطاني توني بلير. فقد شهدت هذه القمة تغييرا في الموقف البريطاني، الذي كان يعارض دوماً أي نوع من العمل الأوروبي المشترك في مجال السياسة الأمنية خشية التأثير علي الرابطة الأطلسية مع الولايات المتحدة والتخوف من تهميش دور بريطانيا في القارة الأوروبية. إلا أن الموقف الأمريكي إزاء الجهود الأوروبية التي بذلت لوقف الصراع في البوسنة دفع بريطانيا إلي مؤازرة الجهود الفرنسية، حيث جاء في الإعلان المشترك الذي صدر عن القمة: "من أجل تمكين الاتحاد الأوروبي من اتخاذ القرارات وتطبيق العمل العسكري في حالة عدم تحرك حلف شمال الأطلنطي، ينبغي أن يمتلك الاتحاد الأوروبي، الهياكل والقدرات اللازمة للتخطيط الاستراتيجي أخذاً في عين الاعتبار القدرات المالية لاتحاد غرب أوروبا وتطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. وفي هذا السياق ، فإن الاتحاد الأوروبي في حاجة لامتلاك الوسائل العسكرية الملائمة. فأوروبا في حاجة لتطوير قوة عسكرية تمكنها من أن ترد بسرعة علي أية تهديدات جديدة ولابد من دعم هذه القدرة بصناعات عسكرية قوية ذات تكنولوجيا متطورة[٨].

وفي ١٣ مايو ١٩٩٩، خلال حملة الحلف الأطلسي على يوغسلافيا(سابقا) أعلن رئيس الوزراء البريطاني، أنه "إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهي تحتاج إلي قوات حديثة وفي حاجة إلى معرفة كيف نعمل معاً ونتعاون معاً ونكمل قدراتنا بعضنا بعضاً وهو ما يعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضاً المشتريات العسكرية ...وأضاف :"إذ كانت لدينا شكوكاً في السابق ، فقد أزالتها خبرة كوسوفو " [٩].

ونظرا لأهمية بريطانيا كشريك قوي ، فإنها تشكل إلى جانب فرنسا وألمانيا، أهم الأقطاب المؤثرة في الأمن الأوروبي وهو ما عبر عنه steven philipkramer، حيث يري بأن بريطانيا ، هي الدولة الوحيدة التي تتوفر علي الشروط لإحداث تقارب بين فرنسا والولايات المتحدة وهي الدولة التي تتمتع بثقة أمريكا ، خاصة

فيما يخص مسائل الأمن، وكمثال عن ذلك ، يري أن أمريكا رفضت اقتراح تذويب اتحاد غرب أوروبا في الاتحاد الأوروبي عندما تقدمت به فرنسا ، ولكنها قبلته كاقتراح بريطاني ، فبريطانيا كانت دوماً الشريك الوفي للولايات المتحدة وقت الأزمات وبتقاربها مع فرنسا ، أصبحت أيضاً الشريك المفضل لباريس في الميدان الأمني [١٠] كما أصبحت تعمل كضامن ومنظم للعلاقات الأوروبية الأطلسية[١١].

وتعتبر وثيقة سان مالو لديسمبر ١٩٩٨والتي صدرت على اثري لقاء الرئيس الفرنسي و رئيس الوزراء البريطاني(شيراك- توني بلير ، علامة بارزة نحو طريق تحقيق هذا الهدف حيث نصت علي :

- إن الاتحاد بحاجة إلى أن يكون في وضع يمكنه من لعب دور متنامي على الساحة الدولية ، الأمر الذي يتطلب أعمال روح وثيقة أمستردام فيما يخص السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة للإتحاد.وفي سبيل تحقيق هذا الهدف ، يجب أن يتمتع الاتحاد بالقدرة على العمل المستقل المرتكز على قوة عسكرية يعتد بها والاستعداد لاستخدامها.
- الاستجابة للأزمات الدولية المختلفة،مع الحفاظ على التزامات الاتحاد في إطار منظمة حلف شمال الأطلنطي، وفقا للمادة الخامسة من اتفاقية واشنطن والمادة الخامسة من اتفاقية بروكسل ،ومن أجل أن يصبح صوت أوروبا مسموعا في العلاقات الدولية ، ومن أجل تحقيق درجة أكبر من الوحدة داخل الاتحاد الأوروبي ، نطالب بتحديث الرابطة الأطلنطية التي تعتبر ركيزة الأمن الجماعي للدول الأعضاء مع الإبقاء على التزاماتنا تجاه حلف شمال الأطلنطي.
- لكي يستطيع الاتحاد الأوربي أن يتخذ وينفذ القرارات العسكرية في الأزمات التي لا يكون طرفًا فيها ، يجب بناء هياكل تنظيمية ، عسكرية واستخباراتيه خاصة بالاتحاد لدعم التخطيط الاستراتيجي ، مع أخذ الهياكل القائمة التابعة لسائر المؤسسات الأمنية الأوروبية في الاعتبار لتجنب الازدواج .

- تحتاج أوروبا إلي قوات مسلحة قوية تستطيع الاستجابة بسرعة للمخاطر العديدة وتدعمها القدرات الصناعية والتكنولوجيا الأوروبية .
- العزم على توحيد الجهود من أجل تمكين الإتحاد من بلورة وتنفيذ هذه الأهداف(١٢).

ونستنتج أن هناك ثلاث قوي دفع، أدت إلى إنتاج عملية سان مالو وهي:

- القرار الأمريكي بإيجاد نوع من التوازن في سياسة الولايات المتحدة لصالح استقلال اكبر للاتحاد الأوروبي وبصفة أساسية ، كان ذلك وسيلة لتلبية مطالب الكونغرس بما يسمى بالمشاركة في تقاسم الأعباء.
- قوة الضغط الفرنسية المتواصلة لخلق دعامة حقيقية للأمن الأوروبي .
- القرار البريطاني بإنهاء الفيتو على التكامل في مجال الدفاع الأمني الأوروبي
- التقارب الفرنسي مع الحلف الأطلسي منذ منتصف التسعينيات .

وهكذا فقد شكل الإعلان المشترك الفرنسي – البريطاني في سنة ١٩٩٨ نقطة تحول في اتجاه السياسة الدفاعية. حيث وافق البلدين علي أن الاتحاد الأوروبي، يجب أن يتوفر على القدرة على العمل المستقل.وأن تكون هذه القدرة مدعمة بقوات عسكرية قوية وفاعله كما تمت أيضا عملية تحديد الآليات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات من أجل الاستجابة للأزمات الدولية . ومن جهة أخرى ، تم الاتفاق علي أن هذه الهوية تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو،بما يساهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعالا، باعتباره أساس للدفاع الجماعي بين أعضائه. وبهذا، فإن لقاء سان مالو كانت له أهمية تاريخية كبيرة لأنها سمحت بتقارب فرنسي – بريطاني وكشفت عن قناعه بريطانيا بالمطالب الفرنسية ، من جهة ومن جهة أخري ، فإنها سمحت بنوع من القرار الديناميكي بين بروكسل وواشنطن.

ويرى البعض, (١٣) بأن التغير في موقف بريطانيا أدى إلى حل ثلاث مشاكل بالنسبة لفرنسا مرة واحده وهي :

- العرقلة البريطانية التي كانت منذ الحرب العالمية الثانية .
- فقدان ديناميكية العلاقة الفرنسية – الألمانية
- مشكله العلاقة بين فرنسا والحلف الأطلسي

ومن جانب آخر ، فإن التهديدات الجديدة أثبتت أن الجيوش الأوروبية غير مؤهله بصورة انفرادية للتصدي لهذه التهديدات ، مما دفع فرنسا إلي تحريك مسألة الدفاع بهدف دعم أوروبا الاقتصادية بآلية أمنية تسمح لها بلعب دور كبير في ظل التعددية وفي ظل ترتيبات القوى الكبرى من أجل إعادة مركزية نفوذها وإعادة الانتشار على المستوى الدولي خاصة وأن النظام العالمي، يقوم في شقه الأمني على قوات التدخل السريع من أجل حفظ الأمن واستعادته وفرضه ، حيث تتصدر فرنسا قائمة الدول الداعمة والمشاركة ومن ثم ،فإن خلق آلية أمنيه فعاله في إطار الاتحاد الأوروبي ، هو وسيله لممارسة التأثير ومن ناحية أخرى . وفي إطار التدخلات العسكرية لإدارة الأزمات الجديدة ، فإن كفاءة وفعالية القوة العسكرية الفرنسية تتطلب تكثيف التشغيل المتبادل والتكامل مع الجيوش الأوروبية لمضاعفة فعالية تحركه . حيث أثبتت أزمة الخليج الثانية وأزمة كوسوفو ، أن فرنسا وأوروبا لا تتوفران على الإمكانيات للقيام بأي عمل يسمح لها بإدارة الأزمات إقليميا أو في إطار الأمن الجماعي العالمي. فخبرة فرنسا في المشاركة في قوات متعددة الجنسية تحت القيادة الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي كانت كاشفة في المجال العسكري، حيث تلاشت أوهام القدرة الفرنسية والأوروبية على القيام بالأمن الجماعي في القارة الأوربية .

كما أنه ومن وجهة النظر الفرنسية ، فإن تشكيل دفاع أوروبي يعني إحداث توازن في العلاقات الأوروبية - الأمريكية في إطار الحلف الأطلسي والذي تحول إلى وسيلة أمريكية لتحقيق مصالحها وتدعيم نفوذها، كما تعتقد فرنسا أن إعادة هيكله الحلف وتوسيعه ، واقتسام المسؤوليات في ميدان الدفاع ، من شأنه أن يعطي

دوراً للاتحاد الأوروبي على المدى الطويل. وهو ما شجع فرنسا على تكثيف جهودها خلال هذه الفترة من تطور الأوضاع الدولية . و في نفس الوقت أحد الدوافع التي دعتها إلى تحريك علاقاتها مع الحلف الأطلسي:

وفي هذا الإطار صرح Frédéric Boso, (أستاذ التاريخ في جامعة باريس III– الصوربون الجديدة و باحث متعاون مع المعهد الفرنسي العلاقات الدولية) في سنة ١٩٩١ ، بأن تأكيد الهوية الإستراتيجية الأوروبية يمثل منذ أكثر من أربعين سنة الطموح السياسي للسلوك الدبلوماسي الاستراتيجي لفرنسا والتي أدت التطورات الأوروبية منذ ١٩٨٩ إلى مضاعفته. (١٤) مختلف هذه الظروف، تزاوجت مع التوجه البرغماتي للرئيس جاك شيراك الذي فتح المجال أكثر للدبلوماسية الفرنسية علي المستوي الدولي بهدف خلق آليات لتحريك الدور الفرنسي الذي ظهر أنه مهمشًا في العديد من القضايا(١٥).

هذا إلى جانب البحث عن الأمن الفرنسي في ظل العولمة . فالكتاب الأبيض ربط بين الدفاع الفرنسي والأمن الأوروبي. وفي القمة الألمانية الفرنسية سنة ١٩٩١، اقترح الرئيس الفرنسي ، استخدام قوات الجيش الأوروبي للتدخل في البلقان. مما يدل على البحث الفرنسي المستعمر على هوية وآلية أمنية أوروبية فعالة.

واختصارا يمكن القول أن تطورات النظام الدولي من ناحية، والتطورات التي شهدتها أوروبا أدت إلى تحولات كبرى في بنية النظام الدولي وألقت بتأثيراتها على تطور مسيرة البناء الأوروبي ولاسيما في جانبه الأمني بانتهاء هيمنة اعتبارات الصراع الثنائي القطبية على السياسات الخارجية للدول الأوروبية حيث كان ضمان الأمن الأوروبي في القارة تجاه التهديد السوفيتي رهينة المظلة النووية والوجود العسكري الأمريكي خاصة في ظل محدودية القدرات العسكرية الأوروبية من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن ضمان المصالح الخارجية للدول الأوروبية كان رهينة

في جزء كبير منه بمخرجات إدارة الصراع القطبي على النفوذ في أقاليم النظام الدولي.هذا بالإضافة إلى التمايز في رؤى الدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي واختلاف الإدراك الخاص في سبيل تحقيق الاستقرار.

ثانيا: ماسترخت وبلورة قواعد الأمن الأوروبي:

لقد ترجمت معاهدة ماسترخت الجهود الفرنسية، حيث تضمنت الحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، باعتبارها أحد أهم ركائز العملية التكاملية وتناولت القمة التكيف القانوني لعلاقة الاتحاد الأوروبي باتحاد غرب أوروبا وحلف شمال الأطلسي، بعد أن وافقت دول الاتحاد على إسناد مهام الدفاع والأمن لاتحاد غرب أوروبا وأعلنت الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أن الاتحاد سوف يتطور باعتباره المكون الدفاعي للاتحاد في إطار حلف شمال الأطلسي. وفي الاجتماع الوزاري لأعضاء اتحاد غرب أوروبا في نوفمبر ١٩٩٢، تم إقرار توسيع اتحادغرب أوروبا، حيث انضمت اليونان كعضو كامل ليصل عدد الأعضاء إلى عشر دول : فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، لوكسمبورغ، المملكة المتحدة، اليونان، هولندا وأسبانيا (١٦).

كما تطرق إعلان بترسبرغ إلى الجانب العملي من خلال ما يعرف بمهمات بترسبرغ والذي تمخض عن اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد (UEO)، المنعقد في جوان ١٩٩٢ وتم خلاله تحديد الدور لهذه المنظمة، وذلك باتفاق الدول الأعضاء على وضع وحدات عسكرية من مختلف قواتها التقليدية تحت تصرف إتحاد أوروبا الغربية وذلك للقيام بمهمات عسكرية تحت قيادته وتم تحديد هذه المهام فيما يلي:

- مهمات إنسانية وإجلاء الرعايا خلال الأزمات.
- مهمات حفظ السلام.
- مهمات قوات قتالية لإدارة الأزمات بما فيها عمليات إعادة السلام وفرض السلام(١٧).

كما شكلت قمة الإتحاد الأوروبي التي عقدت في كولون ٣-٤ جوان ١٩٩٩ ، تطورا هاما في مسيرة السياسة الخارجية والأمن، حيث وافق المنظمون على بلورة الآليات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاضعة لمواجهة الأزمات كما تم تذويب مهام إتحاد غرب أوروبا في الإتحاد الأوروبي.[١٨]

وفي قمة هلسنكي في ديسمبر ١٩٩٩ نص البيان الختامي على أن الإتحاد الأوروبي سوف يشارك في عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن مجلس أوروبا سوف يعمل على تطوير قدراته الذاتية لاتخاذ القرارات والتحرك حين لا يكون الحلف مستعدا للتحرك وذلك للقيام بعمل عسكري في مواجهة أزمات دولية، كما تمت الموافقة على الوصول إلى نشر قوات قوامها ما بين ٥٠و ٦٠ ألف جندي خلال ستين يوما وأن تكون هذه القوات قادرة على العمل لمدة عام كامل في مواجهة الأزمات ويكون هذا جاهزا بحلول عام ٢٠٠٣ كما تقرر إنشاء الهيئات التالية:

- مجلس للشئون العامة يشمل وزراء الدفاع.
- لجنة سياسية وأمنية دائمة في بروكسل تضم خبراء سياسيين وعسكريين.
- لجنة عسكرية تضم خبراء عسكريين يقدمون التوصيات للجنة السياسية والأمنية.

كما أكد مجلس أوروبا حق كافة الدول الأعضاء في الإتحاد في المشاركة في الترتيبات والعمليات على قدم المساواة وشدد على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل عبر تشكيل هياكل وقوات أوروبية تعمل بشكل مستقل أو من خلال استخدام قدرات وأصول حلف شمال الأطلسي. كما تم تعيين خافيير سولانا في منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. [١٩]

وفي قمة نيس (فرنسا)، ٨-٩ ديسمبر ٢٠٠٠ ، عبرت فرنسا عن رغبتها في بلورة هوية دفاعية مستقلة وإنشاء آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية الأمنية مع

بقاء حلف شمال الأطلسي أساسا للدفاع المشترك. بحيث تكون القوة الأوروبية مكملة للحلف تنفذ مهام حفظ السلام وغيرها من الأعمال، عندما لا ترغب واشنطن في التدخل. إلا أن هذه الأخيرة عملت على تقييد إنشاء هذه القوة وتطورها عبر التمسك بإخضاع تخطيط ومراقبة العمليات التي تقوم بها هذه القوة لمنظمة، الحلف في نهاية المطاف. [٢٠] وتم بذلك فشل المقترح الفرنسي الخاص ببناء هوية أمنية أوروبية مستقلة عن الحلف الأطلسي وخضع الدفاع الأوروبي لإشراف الحلف الأطلسي ومن ثم للإدارة الأمريكية مثل ما كان سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

إلا أن ذلك لا ينفي توصل الجهود الفرنسية إلى وضع الإطار الأساسي للسياسة الأمنية المشتركة من خلال خاصة البنية العسكرية رغم مختلف التحديات ولاسيما من جانب الولايات المتحدة والتردد البريطاني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث توصلت الجهود الفرنسية إلى إدماج اتحاد غرب أوروبا في وظائف الأمن بمفهومه الحديث من خلال مساهمته في عمليات إدارة الأزمات وحفظ السلام تحت إدارة مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهذه الحالة لها أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا، إذ تكسبها أهمية على المستوى العالمي من خلال السماح لها بالنفاذ إلى المسائل الرئيسية في النظام العالمي ومن ثم تبرير مكانتها كدولة تتمتع بمنصب دائم في مجلس الأمن وتملك حق الفيتو.

ثالثًا :القوات الأوروبية:

إن الجهود الفرنسية التي أثمرت في تبني الأوروبيين لسياسة أمنية ودفاعية مشتركة أصبحت فاعلة وعملية، إنما هي تكملة للجهود الفرنسية على العديد من المستويات، والتي أبرزتها خاصة إنشاء قوات الأوروفورسLes Euroforces والفيلق الفرنسي ـ الألماني أو ما يعرف L'eurorps .

أما فيما يخص Les Euroforces: فقد تم التوقيع على اتفاق إنشاء هذه القوات خلال الاجتماع الوزاري لدول اتحاد أوربا الغربية (UEO) والذي انعقد في سنة

١٩٩٥ في لشبونة. وضم كل من أسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال انضمت فيما بعد[٢١].وتنقسم هذه القوات إلى:

الأوروفور L'Eurofor والتي أصبحت فاعلة منذ ١٩٩٨، وهي عبارة عن وحدات عسكرية برية دائمة ، متعددة الجنسية، وتمتلك قدرات تحرك سريعة وسهلة الاستجابة، مدعمة بقيادة أركان مقرها فلورانس، تضطلع بمسؤوليات القيادة المتعددة الجنسية "وهي قيادة مزودة بـ ١٠٠ ضابط، إلى جانب ذلك تمتلك الأوروفور قوات احتياطية "Reservoir de forces" تقدر بحوالي ٢٥٠٠٠ فرد، من الدول الأعضاء يتم تجديدها كل سنتين[٢٢].

الأورومرفور L'euromarfor:

إنها قوات بحرية متعددة الجنسية غير دائمة، مكونة ومزودة بقدرات بحرية وجوية قادرة على التحرك بسرعة وبسهولة، وقد قادت هذه القوات أول عملية لها في أكتوبر ٢٠٠٢ في إطار ما يسمى بعملية Coherant behaviour للمراقبة البحرية في شرق المتوسط، كما شاركت هذه القوات أيضًا في عملية Enduring freedom لمكافحة الإرهاب في القرن الإفريقي، وذلك خلال الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠٠٤، حيث توقفت لتعود في سنة ٢٠٠٥[٢٣] .

وتتوزع مهامها حول عمليات حفظ الأمن وإدارة الأزمات، والمهمات الإنسانية وعمليات الإنقاذ وذلك تحت قيادة الاتحاد الأوربي، الحلف الأطلنطي، أو أية منظمة أخرى أو تحالف دولي للمساهمة في الاستقرار والأمن الدولي.

الأوروكور L'Eurocorps:

فإن تأسيسه يكرس التصور الفرنسي لتنمية العلاقات الفرنسية ـ الألمانية من جهة، ومن جهة ثانية، فهو ميكانيزم يسمح لفرنسا بدعم مكانتها على المستوى الأوروبي والدولي. وقد بدأت خطوات تأسيسه منذ سنة ١٩٨٧ بخلق فيلق ضم ٤٢٠٠ فرد، وفي ٢٢ جانفي ١٩٨٨ وخلال الذكرى الخامسة والعشرين للمعاهدة الفرنسية ـ

الألمانية للصداقة والتعاون بين ديغول وأدنوير (De Gaulle-Edenauer)، تأسس المجلس الفرنسي ـ الألماني للدفاع والأمن، لتكتمل هذه الخطوات بفيلق في ٢٢ ماي ١٩٩٢ والذي أخذ بُعدًا أوربيًا، وتكون من حوالي ٣٥,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ ألف فرد[٢٤].

وتوسع هذا الفيلق ليضم بلجيكا في سنة ١٩٩٣، وأسبانيا في سنة ١٩٩٤ لكسمبورغ في ١٩٩٦ حيث شكلت هذه الدول إلى جانب ألمانيا وفرنسا ما يعرف بـ "Nations-Cadres" كما انضمت إليه كل من بولونيا، النمسا، اليونان، تركيا بصفتهم أعضاء مساهمين Nations-contributrices . هذا إلى جانب الانضمام المنتظر لكل من الولايات المتحدة، وإيطاليا، ورومانيا، خلال نهاية سنة ٢٠٠٨، ما يدل على الآفاق المستقبلية لدوره في حفظ الأمن والسلام[٢٥].

ومهام هذا الفيلق تندرج ضمن سياق المشاركة في عمليات إدارة الأزمات وذلك في صورة المساعدات الإنسانية، وعمليات الإنقاذ، حفظ الأمن، أو فرض الأمن واستعادته، وتنفذ عملياته تحت إشراف الاتحاد الأوربي، الحلف الأطلسي، الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن الأوربي والتعاون الأوربية OSCE. ومنذ دخوله حير التنفيذ في سنة ١٩٩٥، شارك في سنة ١٩٩٨ في قوات حفظ الاستقرار تحت قيادة حلف الأطلسي في البوسنة والهرسك (La Sfor) وفي سنة ٢٠٠٠، شكل النواة القيادية للقوات الخاصة بكوسوفو، هذا إلى جانب مشاركته في عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان (FIAS) [٢٦].

وهذه القوات تسمح لفرنسا ولأوربا في تدعيم مكانتها في حفظ الأمن والسلام على المدى الدولي والإقليمي، ويدعم مواقفهما في اتخاذ القرارات الهامة في مختلف المؤسسات الدولية، ومن ثَم الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء.

وحسب نص الإعلان المتعلق بتوقيع المعاهدة المنشأة لهذه القوات، فإن الهدف من ذلك هو: "المساهمة في تزويد أوربا بقدرة عسكرية خاصة، لاسيما في مجال

الانتشار السريع للقوات، وكذلك توفير بنية متعددة الجنسية توضع تحت تصرف اتحاد أوربا الغربية، وهي مفتوحة لمشاركة الدول الأعضاء في عملياتها العسكرية ومع الاحترام الكامل لمحتوى إعلان بترسبورغ، تساهم هذه القوات في مبادرات المنظمات الدولية فيما يخص حفظ السلام والأمن"[٢٧].

إن هذه المبادرة إنما تترجم التخوفات الأوربية ولاسيما الفرنسية، الأسبانية والإيطالية خاصة من التهديدات الجديدة والمخاطر والتي مصدرها جنوب المتوسط، ومنها الإرهاب والهجرة غير الشرعية. ولاسيما وأن التوقيع على وثيقة ميلاد هذه القوات تزامن مع قضية الطائرة الفرنسية بمطار الجزائر (air bus)، وتأزم الأوضاع فيها، وهو ما أثار ردود فعل قوية من قبل خاصة ليبيا، ومصر، والجزائر، وتونس.

وباستثناء ليبيا التي لم تكن عضو في مشروع الشراكة الأورو-متوسطية بسبب قضية لوكاربي ، فإن الدول الثلاث اعتبرت أن هذه القوات موجهة ضدها، وأن إنشائها مخالف لمبدأ التشاور وبناء بحيرة سلام في المتوسط كما جاء في إعلان برشلونة سنة ١٩٩٥

وتتمثل مسئولية هذه القوات في القيام بحفظ السلام ضمن نشاط إتحاد غرب أوروبا والحلف الأطلسي والأمم المتحدة [٢٨]. وكانت بذلك الخطوة الأولى للإتحاد الأوروبي في ميدان حفظ الأمن والسلم.ولاسيما في ظل التعاون مع الحلف الأطلسي والشراكة الإستراتيجية في ميدان إدارة الأزمات وهي شراكة تقوم على:

- السماح للإتحاد الأوروبي بالاستفادة من القدرات التخصصية للحلف من أجل استخدام أفضل في إطار التخطيط العسكري لعمليات إدارة الأزمات التي يضطلع بها الإتحاد.
- السماح للإتحاد باستخدام الوسائل والقدرات الجماعية للحلف (وحدات الاتصال والقيادات العامة في إطار عمليات إدارة الأزمات).

- إتقان أمني بين الإتحاد الأوروبي والحلف يسمح بتبادل المعلومات للحماية المتبادلة ...الخ. [٢٩]

وهذه الشراكة، تمكن فرنسا من دعم موقفها في حفظ الأمن سواء في إطار الأمم المتحدة أو في الإطار الأوروبي . وقد أصبحت هذه الآلية، فاعلة حيث نسجل مشاركة الاتحاد الأوروبي في ثلاث مهام وهي مهام البوسنة ، جمهورية مقدونيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عملية مقدونيا والتي تسمى Concordia والتي بدأت في ٣١مارس ٢٠٠٣، عملت فرنسا كدولة قائدة I frame work nation بعد موافقة مجلس الأمن (القرار ٣٧١) وكانت أول اختبار للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية حيث ولأول مرة يتدخل الاتحاد الأوروبي في الشئون الأمنية ويتولى مهام عديدة تتراوح من مهام البوليس إلى مهام التدخل العسكري. [٣٠]

وعلى المستوى الأوربي الواسع فقد كانت اتفاقية ماستريخت التي تم إمضاءها في ١٩٩١(صدق عليها في ١٩٩٣) أول من أشار إلى الدفاع الأوروبي في إطار جماعي حيث تمت الإشارة إلى السياسة خارجية و أمنية [٣١] . وكان ذلك انتصارا للموقف الفرنسي الذي سعت إليه باريس دائما وهو تواجد إرادة سياسية على المستوى الأوروبي لخلق سياسة أمنية مشتركة. وكانت الخطوة الثانية في نفس الاتجاه هو اعتراف الحلف الأطلسي بوجود هذه الهوية الأوروبية وذلك خلال إجماع بروكسل في سنة ١٩٩١. ليتم في اجتماع باريس لجوان ١٩٩٦ مناقشة هذا المقترح بحضور سفراء بريطانيا ، فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، في إطار الحلف الأطلسي وتم الاتفاق على السماح لأوروبا باستخدام الوسائل اللوجستيكية للحلف القيام بعمليات تدخليه. ويري Errera أن موافقة الولايات المتحدة على هذه المقترحات ، كانت مقابل رفض أمريكا لفرنسا وأوروبا بتولي القيادة الجنوبية للحلف. [٣٢]

وحققت بذلك فرنسا هدفين أساسيين على المستوى الأوروبي وهما :

تحقيق إدارة أوروبية من أجل دفاع أوروبي وشكل ذلك خطوة أولى نحو تدعم الاستقلالية الأوروبية تجاه الهيمنة الأمريكية.

تقوية الموقف الفرنسي في طرح القضايا الأوروبية خاصة بعد أن أصبحت القوي الكبرى الثلاث (فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا) تتقاسم نفس الهدف وأن اختلفت في بعض التفاصيل وهو خلق آلية أمنية أوروبية قادرة على حماية الأمن الأوروبي.

ولعل التطور الأكثر نجاحاً كان على المستوي العملي ، وتمثل في امتلاك الطرف الأوروبي ميكانيزم أمني (قوات التدخل السريع) والذي يسمح لفرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي أن تكون متواجدة في الأزمات. وهو ما يبرر مكانتها كعضو دائم في مجلس الأمن والتأكيد وبقوة بأن فرنسا تنتمي للقوى القليلة. فضعف الوسائل العسكرية والتفوق الأمريكي في ميدان حفظ الأمن ، أدت إلي التقليل إلى إمكانية سماع الموقف الفرنسي وتطوير موقف بديل عن الموقف الأمريكي[٣٣].

ويري (جون دوفورج) بأن تشكيل قوة الأوربية لإدارة الأزمات منذ ١٩٩٩ مغامرة حديثة وواعدة والتي سوف تؤدي إلى تدعيم بشكل كبير القبضة التي استثمرت فرنسا فيها جهودا كبيرة. انه وفقط ، عندما تتحقق هذه القبضة وتتكيف مع الظروف ، ساعتها تستطيع فرنسا تطبيع علاقاتها مع الحلف الأطلسي وهذا تأكيد على أن القبضة الفرنسية علي المسائل الامنيه في الاتحاد سوف تكون انعكاساتها قوية علي دعم موقفها في الحلف الأطلسي وفي النظام الدولي . [٣٤]

وبهذا فقط تدعم الدور الفرنسي في ظل النظام الدولي الجديد في الإطار الأوروبي ، بوضع قواعد آلية أمن أوروبي والتي لا تقل أهمية عن الدور أو الميكانيزم الاقتصادي في الإطار الأوروبي كونها تسمح لفرنسا بتقوية مركزها في ميدان عمليات حفظ الأمن الذي تراهن عليه فرنسا كثيراً.

كما نلاحظ أن بلوره السياسة الأمنية ، لم يحدث إلا حينما تبنت فرنسا اقترابا

مزدوجاً يتضمن تنشيط أكبر للتعاون والدفاع الأوروبي وانفتاح اكبر في تكثيف الروابط مع الناتو ، وفي هذا الإطار أفضت الجهود الفرنسية إلى دفع أمريكا للاعتراف بالهوية الأمنية الأوروبية وان كان ذلك في إطار الحلف، إلا أنه يعتبر خطوة ايجابية نحو مزيد من الدور الأوروبي – الفرنسي في قضايا إدارة الأزمات، ثم أن أوروبا في المرحلة الحالية، في حاجة إلى الحلف والي إمكانيته وهو مكسب يسمح لفرنسا بالتحرك و يعوض مطلبها بالقيادة الجنوبية وان كان ذلك مرحليا. كما يمكن استنتاج نقطة أخري وهي مدى أهمية بريطانيا لما لها من ثقل سياسي وعسكري ، وفرنسا مطالبه بتطوير علاقاتها مع هذه الأخيرة ، وهو سلوك بدأت مظاهره مع التفاهم بين الدولتين على تطوير الصناعة العسكرية المشتركة .

رابعًا: القوة النووية الفرنسية ومشروع الدفاع الأوربي:

أن الاستقلالية الفرنسية والمحافظة على السيادة والتي تشكل الهاجس الرئيسي لصناع السياسة الخارجية الفرنسية. تجلت أولى مظاهرها في الإصرار الفرنسي على امتلاك وتطوير القوة النووية. وطبقًا للمرسوم ٤٥٢٥٦٣ الصادر في ٨ أكتوبر ١٩٤٥، بعد أقل من ثلاثة أشهر على تفجير قنبلة هيروشيما والذي أمضاه الجنرال ديغول، أنشأت اللجنة الفرنسية للطاقة الذرية والتي كلفت بالبحث العلمي والتقني من أجل الاستخدام المتعدد للطاقة الذرية في ميدان العلم ، الصناعة والدفاع الوطني[٣٥]. واستطاعت فرنسا في فبراير ١٩٦٠ أن تفجر أول قنبلة نووية في صحراء رقان(الجزائر) ، ودخلت بذلك النادي النووي إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقًا).

وشكل امتلاك فرنسا للسلاح النووي أحد أهم ركائز سياستها الاستقلالية وهو ما جعلها ترفض في سنة ١٩٦٣ الارتباط مع الولايات المتحدة باتفاق مشابه لاتفاق ناسو Nassau الذي ربط بريطانيا مع الولايات المتحدة و تضمن السماح لبريطانيا بسحب قواتها النووية الإستراتيجية من الحلف الأطلسي اذا ما تعرضت لأزمة خطيرة تهدد مصالحها القومية العليا. غير أن ديغول اعتبر أن اتفاقًا مماثلاً يعتبر

محاولة من جانب إدارة كيندي لإعادة توجيه القوة النووية الفرنسة تحت شروط أمريكية، هدفها احتكار الزعامة[٣٦].

وبهذا أبعدت فرنسا قوتها النووية عن الهيمنة الأمريكية، وعن إشراف الحلف الأطلسي، وطبقًا للمرسوم الرئاسي لـ ١٦ ديسمبر ١٩٦١، فإن الهدف الفرنسي من السلاح النووي يتمثل في منع الحرب من جهة، ومن جهة ثانية، التأكيد على المستوى الدولي بأن فرنسا ليست تابعة لأية قوة أخرى في حماية أمنها، وضمان بقائها، وفي مذكرته صرح الرئيس فاليري جوس كاردستان بأن "الهدف الأساسي لقوة الضرب الإستراتيجية الفرنسية هو تدمير ٤٠٪ من القدرات العسكرية للاتحاد السوفيتي حتى في الأورال وإرباك جهاز إدارة الدولة"[٣٧].

أما جاك شيراك فقد صرح في ١٩ جافني ٢٠٠٦، بأن استخدام السلاح النووي يكون موجهًا ضد "مسيري الدول التي تلجأ إلى الوسائل الإرهابية ضدنا، وضد كل من في نيته استخدام أسلحة الدمار الشامل" وذلك بهدف حماية المصالح الحيوية الفرنسية (هذه المصالح لم يتم تحديدها بصورة دقيقة)، والدفاع عن حلفاء فرنسا[٣٨].

ويؤكد تصريح الرئيس الفرنسي تطور أهداف الردع النووي الفرنسي، فخلال فترة الحرب الباردة، شكلت قضية محاربة الاتحاد السوفيتي هاجسً السياسة النووية الفرنسية، إلا أن التطورات الإستراتيجية واختفاء العدو السوفيتي، طرحت أخطاراً جديدة تمثلت في أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي، وفي هذا الإطار دخل المذهب النووي الفرنسي مرحلة النقاش حول ضرورة التكيف مع البيئة الجيو-استراتيجية الجديدة، وقد تم التأكيد على عدم التخلي عن احتمال وجود تهديد كبير للمصالح الفرنسية، وفي نفس الوقت مراعاة الأخطار الجديدة التي أفرزتها العولمة والنظام العالمي الجديد[٣٩].

وتكمن أهمية السلاح النووي الفرنسي في كونها تأخذ بعدًا أوربيًا على اعتبار أن المصالح الفرنسية ـ الأوربية مترابطة، وقد شغل هذا التصور محركًا أساسيًا

للجهود الفرنسية منذ مشاورات بومبيدو-هلت الخاصة بالتعاون النووي الفرنسي-البريطاني ومفهوم الردع التشاوري. ورغم مختلف العراقيل التي حالت دون وصول فرنسا إلى طرح مسألة التعاون النووي مع بريطانيا، القوة النووية إلا أن فرنسا تعتبر أن السلاح النووي الفرنسي إنما هو دعامة للأمن الأوربي، كما أشار إليه خطاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك، ليؤكد أن استخدام السلاح النووي يتضمن أيضًا حماية الدول الحلفاء[٤٠]. وفي نفس السياق أثير النقاش حول آفاق ربط الردع النووي الفرنسي وأوربا بالدفاع.

وتمت الإشارة إلى أن مصلحة أوربا الدفاع يمكن أن تعتمد على القدرات النووية الفرنسية والبريطانية، من أجل تطوير الرابطة الأورو- أطلنطية على المستوى المتوسط، وقد تم ذلك خلال الدورة العادية للنواب الفرنسيين ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٤١].

ومن أجل هذا الهدف، تعمل فرنسا على استمالة التعاون البريطاني في السلاح النووي، حيث شكلت هذه القضية محور محادثات ساركوزي ـ براون خلال زيارته لبريطانيا (ساركوزي) ٢١-٢٦ مارس ٢٠٠٨، وتم الاتفاق بين الطرفين على برنامج يتضمن بناء عدة مراكز نووية[٤٢]. وإذا نجحت فرنسا في ربط علاقات تعاونية نووية مع بريطانيا، فإن ذلك سوف يشكل محورا قويا: ألمانيا ـ فرنسا ـ بريطانيا في الدفاع الأوربي، تكون بالتأكيد انعكاساته إيجابية على مستقبل الدفاع والأمن الأوربي في حالة وجود خطر كبير يهدد الدول الحلفاء أو لمحاربة الدول التي قد تلجأ إلى استخدام السلاح النووي.

ملحق

المواقع النووية الفرنسية:

- مونت ــ فردان (Mont-Verdun) و تافرني (Taverny) قيادة القوات الجوية الإستراتيجية.
- موقع مونت (Mont-de-Marsan)، القاعدة الجوية ١١٨.
- جزيرة لونج قرب بريست (l'Ile-longue) قاعدة القوات المحيطية الإستراتيجية الفرنسية (Fost).
- هضبة البيون (Le plateau d'Albion) (١٨ مخبأ للصواريخ أرض أرض وقاعدة جوية تم تفكيكها في ١٩٩٦).
- قاعدة طيران بحري لينديفرو(Landivisiau,)

الأسلحة النووية:

إلى غاية ١٥ أوت ٢٠٠٤، تشير التقديرات أن القوات النووية الفرنسية تقدر بـ ٣٤٨ رأس نووي منها ٤ غواصات حاملة ١٦ صاروخ وكل واحدة بمجموع ٢٨٨ رأس مقسمة على ثلاث قطع لكل واحدة ٩٦.

- L'Inflexible (SNLE), en service jusque'en 2008
- Le Triomphant (SNLE-NG).
- Le téméraire (SNLE-NG).
- Le Vigilant (SNLE-NG).
- Le Terrible (SNLE-NG), en service a partir de 2009.
- 60 missiles ari-sol ASMP.
  - 50 sur Miragr 2000N.
  - 10 sur super-Étendard

بعض البرامج قيد الإنجاز:

- مواصلة بناء الغواصات النووية من الجيل الجديد (SNLE-NG).

- تطوير الصاروخ الجديد جو أرض، متوسط المدى (ASMP-A) يكون جاهزاً في ٢٠٠٨.

الميزانية:

منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتطوير المذهب الردعي النووي الفرنسي الذي نتج التحولات الدولية فإن ميزانية قوات الضرب الفرنسية تم تخفيضها كما يوضحه الجدول التالي:

تطور نفقات الردع النووي من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥

نفقات الدفع	نفقات الدفع بمليار الأورو الثابت في ٢٠٠٥	نصيب في الميزانية (البند الرابع والخامس)
١٩٩٠	٦,٢٠	%٣١,٤
١٩٩٥	٣,٦٣	%٢١,٩
٢٠٠٠	٢,٦٣	%١٩,١
٢٠٠٥	٣,١٥	%٢٠,٧

الهـــــوامـــش

1. Jolyon Howorth « .la France, l›Otan et la sécurité européenne :statu quo ingérable, renouveau. Intronvable « . Politquie Etrangère. N4. 2002. p.1001.

٢. حسن نافعة . الاتحاد الأوربي والدروس المستفادة عربيا. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة. الأولى، ٢٠٠٢، ص ٤٣٥.

3. Gilles Andreani . « L›Europe de la défense: ya-il encore une ambition française ?» . Politique Etrangère. N- 4(Hiver 2002- 2003). P987-988.

٤. عماد جاد، جمال عبد الجواد وآخرون. الاتحاد الأوروبي من التعاون إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية.٢٠٠١، ص ٩٧.

٥. مالك عوني . «السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.آفاق التكامل الأوروبي الجديدة». السياسة الدولية. العدد ١٤١. جويلية ٢٠٠٠، ص ٨٩.

6. Jolyon Howorth. op-cit .p.1003-1004.

٧. عماد جاد. «الإتحاد الأوروبي :تطور التجربة» .السياسة الدولية . العدد ١٦١. جوبلية ٢٠٠٥، ص٢٢٠.

٨. نفس المرجع. ص٢٢٠.

٩. نفس المرجع. ص٢٢٠.

10. Steven Philipkremer. «Les Relations Franco – Americaines a L›epreuve de la crise au kosovo» . Politique Etrangere. N:2. 2000. p. 371.

11. Jolyon Howrth . op.cit, p. 1008.

١٢. نفس .ص٩٨.

13. Gilles Andreani . op-cit. p 993.

14. Charles Cogan. Diplomatie à la Française. traduit de l›anglais par Nicolas Roussellier. Jacob – Duvernet. 2005. p111-112.

١٥. محمد أحمد السيد مطاوع . السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية في ظل عملية توسع الاتحاد الأوروبي شرقا. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة : كلية الاقتصادوالعلوم السياسية. ٢٠٠٥. ص١٠٠.

١٦. عماد جاد .جمال عبد الجواد. مجدي صبحي وآخرون. الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. مرجع سابق. ص١٠٠.

١٧. عبد النور بن عنتر. «الدفاع الأوروبي والأمن العربي». شئون الأوسط. العدد ٦٥. سبتمبر ١٩٩٧. ص٣٥.

١٨. عماد جاد. «الإتحاد الأوروبي : تطور التجربة».مرجع سابق. ص٢٢٢.

١٩. نفس المرجع. ص٢٢٢-٢٢٣.

٢٠. نفس المرجع ، ص٢٢٢-٢٢٣.

٢١. عبد النور بن عنتر. مرجع سابق، ص ٣٦.

22. L›Eurofor. In: Fil:// Europe de La Defense- L›Eurofor. h tm.

23. Http: // www. defense. gouv. fr/defense/enjeux_defense/Europe_de_la_defer..

24. Phillippe. Moreau Defergers. La France dans le monde. Au xx siecle. Paris: Hachette supérieur. 1994. p.63.

25. Le Corps européen (ou l›Eurocorps). Historique 1991. 2008. file: // Europe de la Defense-le corps européen (ou Eurocorps). Htm.

26. Ibid.

٢٧. عبد النور بن عنتر. مرجع سابق: ص ٣٦.

٢٨. نفس المرجع.ص٣٦.

29. la cooperation avec L›OTAN. In: http://europa.eu.int/scaplus/leg/fr/lub / 133243. htm (11/5/2007) p. 2.

٣٠. د. محمد أحمد طه السيد مطاوع، مرجع سابق، ص ص ١٢٣-١٢٩.

31. Charles Cogan. op-cit.pp 195- 200.

32. Jolyon. Howorth : «op- cit, p. 207.

33. Marie - Christine Kessler et Frédéric charillon «Un rang» a reinventer» . Les politiques etrangeres . rupture et continuité. Paris : La Documentation française .2001 . pp106-107.

34. Jeon Dufoncq .»A la charnière» . Politique Etrangère, N.2, 2002, P485.

35. Wikipedia. L›encyclopédie livre. Force de dissuasion nucléaire française ..mhtml:file://G: ..force %20de dissuasion %.20nucleaire%20française%20 ----WIKI…P(4-23-2008)

٣٦. سعاد محمد محمود حسن. العلاقات الأوربية الأمريكية في منظمة حلف شمال الأطلنطي: دراسة عن تأثير الدول الأوربية في السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة دكتوراه غير منشورة ، القاهرة،: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (قسم علوم سياسية(، ٢٠٠٥، ص ١٣١.

37. Wikipedia . Op. cit .p2.

38. Ibid

39. Serge Vinçon .Rapport d›information. Session ordinaire de 2 006-2007 . file://H:/La dissuasion nucléaire quel rôle dans la défense française aujourd›hui.htm.

40. Wikipedia . Op. cit. p 2.

41. Serge Vinçon. Op. Cit. p.3.

42. La défense et le nucléaire au menu du sommet franco-britannique. File: // H: / la defense et le nucléaire au menu franco-britannique. La F